المملكة تطالب بتدابير لمنع استخدام «التكنولوجيا» في استغلال الأطفال جنسياً

أكد صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن عبدالله المشاري مساعد وزير الداخلية لشؤون التقنية؛ أن المملكة تؤمن إيماناً تاماً بأن مكافحة الجرائم بأنواعها كافة يبدأ بالقضاء على "جذور" تلك الجرائم، ومن أبرز تلك الجرائم إساءة استخدام التكنولوجيا في التعدي على الأطفال واستغلالهم جنسياً عبر الإنترنت، إضافة إلى جرائم نشر الصور والمقاطع الإباحية والجنسية على مواقع الإنترنت، وهو ما يؤدي إلى انتشار العديد من السلبيات والجرائم الاجتماعية بين أفراد المجتمع بمختلف شرائحه العمرية.

وأوضح سموه خلال ترؤسه وفد المملكة المشارك في مؤتمر القمة الدولي حول حماية ضحايا الاستغلال من الأطفال عبر شبكة الإنترنت، المقام في العاصمة البريطانية لندن؛ أن مشاركة المملكة في هذه القمة تأتي انطلاقاً من اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة بما فيها التدابير التشريعية لضمان حماية الأطفال من الاستغلال، حيث تصدت المملكة لهذا النوع من الإساءة في استخدام التكنولوجيا بعدد من التدابير والإجراءات.

واستعرض سموه دور المملكة في هذا الجانب من خلال ترشيح الإنترنت، حيث بدأ العمل في ترشيح محتوى الإنترنت مع بدايات دخوله إلى المملكة عام ١٩٩٧م، وقامت الجهات المختصة بوضع سياسات الترشيح، واتخاذ القرارات فيما يخص حجب المواقع من عدمه، وتم حجب المواقع المتعلقة بالمواد الإباحية والقمار والمخدرات، كما تم توفير خدمة الإبلاغ الطوعي عن هذا النوع من المواقع لمستخدمي الشبكة، وشهدت هذه الخدمة تفاعلاً وإقبالاً من عامة المستخدمين.

وأكد سموه أن المشرّع السعودي أدرك أهمية حماية الأطفال ضد إساءة استخدام التكنولوجيا في التعدي عليهم واستغلالهم، فأولى اهتماماً خاصاً بالجوانب النظامية والقانونية، ويتضح ذلك من إصدار نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في ٢٠٠٧م، الذي استحدث عقوبات بالسجن والغرامة لمن يستغل تقنيات المعلومات في العدوان على الأطفال أو التحرش بهم، أو في نشر وترويج الصور الإباحية على وجه العموم، كما صدر نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٩م، حيث يحظر الإتجار بأي شخص وبأي شكل من الأشكال.

وأضاف سموه: إن مجلس الوزراء وافق مؤخراً على نظام يهدف إلى حماية حقوق الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ من جميع أنواع التحرش، وتوفير الرعاية اللازمة للطفل، والحد من انتشار أشكال الإساءة التي قد يتعرض لها، ومنها استغلاله جنسياً، أو إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف أو مطبوع أو مسموع أو مرئي موجه للطفل يخاطب أو يثير غرائزه والتي تزيّن له سلوكاً مخالفاً لتعاليم الدين الإسلامي أو النظام والأخلاق والآداب العامة، كما أقر مجلس الوزراء التوصيات المقدمة من "فريق العمل المتخصص الذي كلف بالخروج بحلول مناسبة لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات في المملكة، وأن المملكة طرف في الجهود الدولية المبذولة في حماية الأطفال.

وأكد سموه أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها خيار استراتيجي للمملكة، وأن حرية التعبير تشكل واحداً من الأسس الجوهرية للمجتمع، وأحد الشروط الأساسية لتقدم الإنسان وتنميته، إلا أن الإباحية ليست حرية، ومن الخطأ النظر إلى مبدأ حرية التعبير على أنه مبدأ مطلق بلا قيود، خاصة إذا تعدت حرية التعبير على حق الطفل في الحياة من خلال استغلاله جنسياً، أو هددت سلامته وصحته النفسية والجسدية.

خلال مؤتمر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي

الرياض تجدد دعوتها لنزع أسلحة الدمار الشامل

جدد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة هولندا مندوب المملكة الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عبدالله بن عبدالعزيز الشغرود؛ دعوة المملكة إلى نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، ودعم المساعي الهادفة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من جميع أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى حث الدول الحائزة لأسلحة كيميائية على استكمال تدمير مخزوناتها من هذه الأسلحة وفي الآجال الزمنية المحددة.

جاء ذلك خلال كلمة وفد المملكة المشارك في الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، حيث جدد السفير الشغرود في كلمته بهذه المناسبة موقف المملكة الثابت بشأن تعزيز جهود التعاون الدولي، مؤكداً ضرورة محاسبة النظام السوري على استخدامه المتواصل لغاز الكلور ضد الشعب السوري.

وقال: إن المملكة تجدد تأكيدها لأهمية تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك انطلاقاً من سياستها الرامية لنزع جميع أسلحة الدمار الشامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، ووفقاً للفقرة الأولى من ديباجة الاتفاقية، وأن التزام المملكة بالاتفاقية واهتمامها بتنفيذها على المستويين الوطني والدولي هو امتداد لسياستها الهادفة إلى الإسهام بفعالية في جهود حظر جميع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، وبما يؤدي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من هذه الأسلحة الفتاكة، وقد دعت المملكة المجتمع الدولي في مناسبات عدة لتقديم الدعم اللازم في سبيل تحقيق هذا الهدف، الذي نراه حقاً مشروعاً لشعوب المنطقة، وهي داعمة رئيسة لأمن المنطقة واستقرارها.

وأضاف: ليس هناك شك بأن عدم إتمام تدمير المخزونات من الأسلحة الكيميائية يعد مصدر قلق للجميع، ونحن نأمل من الدول الحائزة الوفاء بالتزاماتها بأسرع وقت ممكن واتخاذ التدابير المنصوص عليها في قرار مؤتمر الدول الأطراف في دورته السادسة عشرة، ويبدو من خطط التدمير المقدمة من تلك الدول حرصها وشفافيتها في هذا الشأن، ولا جدال في أن إتمام عمليات التدمير بأسرع وقت ممكن سيكون نقطة تحول في تاريخ المنظمة وسيصب في مصلحة الجميع، إذ إنه لا يمكن لهذه المنظمة أن تنطلق إلى آفاق أرحب فيما يتعلق بأولوياتها المستقبلية دون الانتهاء فعلياً من مسألة التدمير الكامل لتلك المخزونات، بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم ظهور الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها، منوهًا بالدور المهم للأمانة الفنية للمنظمة والمتعلق بالتحقق من أعمال التدمير وهو دور يجب أن نعززه لتحافظ الأمانة على أدائها بالمستوى المطلوب.

وأكد أن استخدام الأسلحة الكيميائية وتحت أي ظرف كان هو أمر لا يُمكن التسامح معه، وهو أمر مستهجَن ومستنكر ومدان بأشد العبارات لتعارضه مع المعايير الأخلاقية والقانونية للمجتمع الدولي.